

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة المغربية  
الامانة العامة للحكومة  
الديوان

كلمة السيد الوزير، الأمين العام للحكومة،  
أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان  
بمجلس النواب،  
بمناسبة تقديم ومناقشة الميزانية الفرعية  
للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2025

الجمعة 5 جمادى الأولى 1446 (8 نوفمبر 2024)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

يطيب لي، بداية، أن أعبر لكم عن اعتزازي بتجديد التواصل معكم، أعضاء اللجنة الموقرة، بمناسبة هذا الاستحقاق الدستوري السنوي، الذي يمثل محطة أساسية للتفاعل البناء معكم، وتقاسم منظور الأمانة العامة للحكومة بشأن الإنتاج القانوني المتزايد الذي تشهده بلادنا، وسياقه، ومستجداته وتحدياته، وما أعدته هذه المؤسسة من تصورات، ومبادرات إصلاحية تنظيمية وتديرية لمواكبة هذه التحديات.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتجديد تهنئتي للأستاذ سعيد بعزیز، إثر الثقة التي حظي بها لتقلد رئاسة هذه اللجنة الموقرة، متمنيا لكم، السيد الرئيس، ولكافة أعضاء اللجنة المحترمين كامل التوفيق في مهامكم.

تعيش بلادنا اليوم مدا إصلاحيا غير مسبوق، يستمد زخمه من التوجهات الملكية السامية، السديدة والمتبصرة، الرامية، على الخصوص، إلى ترسيخ مؤسسات دولة حديثة وتقويتها، وإرساء ركائز الدولة الاجتماعية، وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، وتعزيز صمود البلاد أمام

التحديات البيئية والطاقة والتكنولوجية والصحية المستجدة، مع كل ما يقتضيه ذلك من بناء منظومات قانونية في مختلف هذه المجالات عن طريق توظيف مختلف تقنيات التدخل التشريعي والتنظيمي التي يتيحها دستور المملكة، من قوانين تنظيمية وقوانين - إطار وقوانين ونصوص تنظيمية، وكل بناء من هذا القبيل يحكمه هاجس الانسجام الداخلي لمكونات كل منظومة قانونية، والالتقائية بين هذه المنظومات.

وأرى من المنطقي، أن أستهل كلمتي بهذه الملاحظة الجوهرية كمدخل عام لمناقشة ميزانية الأمانة العامة للحكومة، لما يجمعنا بكم - أيها السيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة الموقرة من قواسم مشتركة متعددة، وخاصة فيما يتعلق بالارتقاء بالمنظومة القانونية الوطنية بحيث تشكل هذه المسألة بالذات المحدد الرئيسي لمتطلبات المرحلة الحالية، ومسؤوليتنا جميعا في مواكبة هذا المد الإصلاحى الذي تجسده الأرقام الدالة على وتيرة الإنتاج القانونى منذ سنة 2021، حيث وصل عدد القوانين الصادرة إلى الآن ثلاثة وسبعين (73) قانونا، وعدد المراسيم التطبيقية المتخذة لتطبيقها ثلاثمائة وواحدا وعشرين (321)، في حين بلغ عدد المراسيم التنظيمية الصادرة خلال نفس الحقبة أربعمائة وأربعة وأربعين (444) مرسوما وستة (6) مراسيم قوانين.

ومن جهتنا، وفي صلب هذا الموضوع البالغ الأهمية، أود أن أتقاسم معكم خلاصة مرحلية استخلصناها من مسار السنوات الأخيرة من التنزيل القانوني للرؤية الملكية السامية، المتعلقة بقطاعات حيوية في حياة الأمة، وكما استنتجناها من خلال عملنا اليومي في هذا الإطار، وهي الخلاصة المتمثلة في بروز منظومات قانونية كبرى تتسم بالتكامل والانسجام والالتقائية والعقلنة، ومقاربة الجودة، وذلك في مجالات تتعلق، على التوالي، بالحماية الاجتماعية والصحة وتحديث الاقتصاد الوطني وتنافسيته والعدالة والتربية والتكوين والبحث العلمي وهي مؤشرات تدل على بلوغ منظومتنا القانونية مرحلة من النضج في مجالات حيوية.

**السيد رئيس اللجنة المحترم،**

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

إن الأمانة العامة للحكومة، بالنظر إلى الاختصاصات المخولة لها، اتخذت من قضية نجاح هذا المد الإصلاحى وبناء منظومات قانونية متراصة هدفا لعملها ومحددا لطرق ووسائل اشتغالها. وهي تعمل، بتنسيق مع السلطات المعنية بالمبادرة التشريعية، على رفع تحدي المواكبة القانونية لمختلف الأوراش

الإصلاحية قيد الإنجاز. كما تسعى، إلى جانب القطاعات المعنية، إلى التسريع من وتيرة إنفاذ النصوص التشريعية عبر إصدار النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقها.

ومساهمة في رفع هذه التحديات وإنجاح المد الإصلاحية بالمواكبة القانونية الملائمة، عملت الأمانة العامة للحكومة على وضع تصور استراتيجي لعملها، وعلى اتخاذ تدابير بمثابة إجابات منهجية ومؤسساتية على التحديات المذكورة منها :

- وضع استراتيجية لعمل الأمانة العامة للحكومة على المدى المتوسط يمتد إلى سنة 2027 ؛

- اعتماد نظام جديد يتميز بإيلاء أهمية خاصة لجودة القواعد القانونية، من خلال إحداث مديرية خاصة بجودة القانون ؛

- تحسين الولوج إلى القانون عبر رقمنة الجريدة الرسمية.

كل ذلك من أجل ضمان جودة القواعد القانونية، وهي الرهان المركزي والتحدي الأساسي لهذه المرحلة من التطور القانوني الوطني.

وعلى هذا الأساس، ومن أجل وضعكم في صلب هذه الرهانات، أود أن أعرض عليكم في مرحلة أولى صورة تفصيلية لتحديات المواكبة القانونية لهذا المد الإصلاحى (I)، على أن أتطرق في مرحلة ثانية إلى التدابير الإصلاحية المتخذة على مستوى الأمانة العامة للحكومة والتحويلات التي تشهدها المهام التديرية للمؤسسة والأهداف المتوخاة من هذه الإصلاحات والتحويلات (II)، ثم تقريكم، في مرحلة ثالثة وأخيرة، من أهم المعطيات والأرقام المتعلقة بميزانيتي المؤسسة برسم السنتين الحالية والمقبلة (III).

**السيد رئيس اللجنة المحترم،**

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

إننا ولجنتكم الموقرة نعي جيداً ما تقتضيه مواكبة منظومتنا القانونية الوطنية من درجة عالية من اليقظة والدقة وحرص شديد على تأمين إدماج سلس للقوانين الجديدة ضمن هذه المنظومة، وتنمية قدرتها على التأطير الفعال للأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشهدها بلادنا.

لذا، وللاقترب أكثر من هذه الغاية المثلى، شرعنا منذ السنة المنصرمة في تنفيذ البرنامج الخاص بمواكبة القطاعات الوزارية على التدبير العملي لمبادراتها القانونية ومدهم بإطارات منهجية تضع المبادئ والقواعد المرجعية الأساسية والتوجيهات والإرشادات التي يقتضيها الإعداد الجيد والمعقلن لمشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية. ويأتي في مقدمة هذا التوجه اعتماد دليل المساطر التشريعية والتنظيمية الذي شرعنا منذ أواسط هذه السنة في ترويجه في إطار اجتماعات بين وزارية دورية بهدف إدراجه رسمياً ضمن مستلزمات العمل القانوني لمختلف القطاعات الوزارية.

ومن الملاحظ، في هذا الصدد، أن التطور المضطرب الذي تعرفه المنظومة القانونية الوطنية مؤشر قوي على مدى الدينامية الصاعدة لهذه المنظومة وقدرتها على التحيين واستيعاب الأجيال الجديدة من التشريعات والتنظيمات.

ومع ذلك، فقد خصصنا جزءاً هاماً من فقرات ومقتضيات دليل المساطر التشريعية والتنظيمية لمسألة تحيين النصوص القانونية بغاية مد مختلف القطاعات الوزارية بإطار منهجي

مشترك وموحد للعمليات المسترسلة والمتواصلة والمستمرة التي يقتضيها على الدوام سن تشريعات وتنظيمات جديدة أو تحيين المنظومة القانونية الوطنية وتجديد مقتضياتها في إطار من التناسق والتناغم بين مكوناتها.

وبالموازاة، فقد أولينا اهتماما خاصا لوضعية التشريعات النافذة التي تستوجب، في نظر الأمانة العامة للحكومة، القيام بتحسينها. وفي هذا الصدد، فقد فتحنا نقاشا حول هذا الموضوع مع بعض القطاعات الوزارية المعنية بهذه التشريعات. وتعكف حاليا اللجنة التي سبق أن أحدثناها لهذا الغرض على القيام بجرد جديد لأهم النصوص التشريعية والتنظيمية التي تستدعي التحيين والمراجعة.

ويجدر التذكير بأنه في إطار هذه العملية، تم تحيين ما يفوق ثمانين (80) نصا قانونيا منها على الخصوص، ظهيرا للالتزامات والعقود والتحفيز العقاري، وقوانين المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية والتعمير والملكية المشتركة، ومدونة التجارة ومدونة الشغل، وغيرها من النصوص القانونية لا سيما منها تلك الصادرة منذ فترة الحماية.



هذا، فضلا عن التحيين، فإن دليل المساطر التشريعية والتنظيمية يشكل أيضا إطارا منهجيا وتنظيما لعمليات تنقيح النصوص التشريعية والتنظيمية والتي تهم، كما لا يخفى عليكم، بعض التشريعات التي مازالت تشملها مقتضيات أو أحكام أو مصطلحات أو تعريفات متقدمة، أو تحيل إلى هيئات أو مؤسسات ولى، أو تشير إلى وظائف أو قطع نقدية لم يعد لها وجود.

ورغم أن مثل هذه المقتضيات لاينتج عن استمرار وجودها ضمن هذه التشريعات أي أثر قانوني، فإن تشطبيها ولو تدريجيا يعد أمرا ضروريا لصقل المنظومة القانونية الوطنية وتخليصها نهائيا من بعض الرواسب.

وهكذا، فقد وضع دليل المساطر التشريعية والتنظيمية القاعدة المتمثلة في ربط التنقيح بالتحيين على المستوى المسطري، أي قيام القطاعات الوزارية بتنقيح النصوص التي تدرج ضمن اختصاصاتها بمناسبة تحيينها أي أثناء عرض هذه النصوص على مسطرة المراجعة، وذلك اعتبارا لكون التحيين والتنقيح عمليتان متلازمتان، تمليه بكل تأكيد ضرورة التدبير المحكم للزمن التشريعي والزمن التنظيمي.

ومن جهة أخرى، تحظى مسألة تيسير الولوج إلى المعلومة القانونية باهتمام بالغ ضمن برنامج عمل الأمانة العامة للحكومة، أمام الارتفاع المتزايد لوتيرة تحيين النصوص القانونية، مما حدا بنا إلى رسم الإطار المرجعي لتوطيد النصوص القانونية، بما يسمح بوضع رهن إشارة المواطنين والمواطنين والمستثمرين والمختصين والمتبعين للشأن القانوني، الصيغة المكتملة والرسمية للنصوص القانونية التي تطالها تعديلات متواترة يتم إدراجها في أعداد متفرقة من الجريدة الرسمية.

ولهذه الغاية، فقد شرعنا خلال السنة الجارية، في تطبيق الإطار المرجعي السالف ذكره، وذلك بتوطيد ما يناهز ثلاثين (30) نصا قانونيا في مرحلة أولى، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، شملت، بصفة خاصة، مجالات أساسية تتعلق بالحماية الاجتماعية والطاقة والنقل والتعمير ونزع الملكية والمجال المالي والبنكي.

ومن المقرر الرفع من وتيرة هذه التوطيدات لتشمل مجموعة جديدة من النصوص القانونية الأساسية.

كما قمنا، في إطار نفس المحور بالشروع في تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج رقمنة الجريدة الرسمية والهادف إلى تحقيق رقمنة شاملة لأعداد الجريدة الرسمية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

على غرار العديد من الأنظمة الدستورية والقانونية المقارنة، تعد ثنائية التشريع والتنظيم أساسية ومركزية في تصريف العمل القانوني في بلادنا، وتتطلب لأجل ذلك تدبيرا محكما يتمثل في وجوب المحافظة على إرادة المشرع والعمل على تجسيدها على أرض الواقع من خلال اتخاذ التدابير التنظيمية الضرورية في آجال معقولة.

إن الأمانة العامة للحكومة على وعي تام بهذا الأمر، وتعمل باستمرار على تحسيس القطاعات المعنية بأهمية إعداد مشاريع النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق القوانين، كما أنها ما فتئت تعبر عن استعدادها الدائم لمواكبة القطاعات المعنية في هذا الشأن.

هذا، وقد تضمن دليل المساطر التشريعية والتنظيمية إرشادات وتوجيهات هامة وعملية في هذا الصدد، من شأنها أن تساهم في استعمال أمثل للزمن التنظيمي، بما يمكن من اضطلاع الحكومة بمهمتها الدستورية المتمثلة في «ضمان تنفيذ القوانين»، على النحو الذي يواكب المد الإصلاحية على المستوى التنظيمي أيضا.

وفي هذا الصدد أيضا، أشير إلى أن عدد المراسيم التطبيقية للقوانين التي نشرت في الجريدة الرسمية برسم السنة الجارية، بلغ مائة وأربعة عشر (114) مرسوما من أصل مائة واثنين وسبعين (172) مرسوما تنظيما، همت مجالات الحماية الاجتماعية والمنظومة الصحية والاستثمار والفلاحة والانتقال الطاقوي والعدل والتربية والتكوين والتعليم العالي والتجهيز وإصلاح الإدارة والتعمير وغيرها من المجالات.

### السيد رئيس اللجنة المحترم،

### السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

أجدد لكم قناعتنا بأن تطوير المنظومة القانونية الوطنية يظل مسؤولية مشتركة، ومجالا للتعاون البناء بين الجهات المعنية بالمبادرة التشريعية، وهو مجال تظل الأمانة العامة للحكومة مستعدة للمضي فيه قدما، في نطاق الاختصاصات المخولة لها قانونا.

ففيما يخص مقترحات القوانين، تبرز البيانات الرقمية ذات الصلة بهذا الموضوع أن الحكومة وافقت منذ تنصيبها على ثمانية وعشرين (28) مقترح قانون من بينها ست (6) مقترحات قوانين برسم هذه السنة، وهو ما يجعل نسبة مقترحات القوانين المقبولة لانتجاوز تسعة بالمائة (9%).

وبالنظر إلى هذا الرقم، نقدر عالياً في الأمانة العامة للحكومة حرصكم الشديد على الارتقاء بالمبادرة التشريعية البرلمانية إلى مستويات أفضل. وأود هنا الإشارة مجدداً إلى أن المنهجية المتبعة من قبل الأمانة العامة للحكومة، للتعامل مع مقترحات القوانين، لا تختلف عن تلك المتبعة في دراسة مشاريع القوانين، إذ لتمييز بين مصدر المبادرة التشريعية، ذلك أن التقيد بأحكام الدستور، والالتزام بقواعد الصياغة القانونية وضوابطها، متطلبات تسري على سائر النصوص التشريعية المعروضة على التداول البرلماني، أي كانت الجهة المبادرة بوضعها.

ومع ذلك، فإن الأمانة العامة للحكومة على وعي من أن عدد مقترحات القوانين التي يوافق عليها البرلمان لا ترقى بعد إلى النسبة المرجوة، وهي مستعدة لتوثيق التعاون مع أعضاء البرلمان المحترمين، من أجل دراسة المعوقات المتعلقة بهذا الموضوع، بغاية إيجاد الحلول المناسبة لها.

ولعل هذه المساعي تجد سبيلاً يساعد على تحقيقها، سيما بعد أن تمت مأسسة التعاون بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية بتعزيز دور اللجنة التقنية لدراسة مقترحات القوانين والارتقاء بالنص المحدث لها إلى مرسوم.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

تجسيدا لما سبق قوله عن التأثيرات الإيجابية للمد  
الإصلاحي على منظومتنا القانونية المتمثلة، على الخصوص،  
في بروز منظومات قانونية فرعية متراسة، فإن حصيلة العمل  
القانوني للحكومة، برسم السنة الجارية ، تبين استمرار نفس  
المنحى التصاعدي في الإنتاج القانوني، بحيث شهدت هذه  
السنة المصادقة على مائتين وستة عشر (216) نسا قانونيا،  
موزعة كما يلي : خمسة عشر (15) نسا تشريعا منها قانون  
تنظيمي واحد وأربعة عشر (14) قانونا، ومائة واثنان وسبعون  
(172) مرسوما منها مائة وأربعة عشر (114) مرسوما تطبيقيا،  
وخمس عشرة (15) اتفاقية دولية، منها أربعة عشر (14)  
مدعومة بقوانين بالموافقة عليها.

دعوني أذكركم، على سبيل الإجمال، بأهم المنظومات  
القانونية المؤطرة للاستراتيجيات القطاعية، التي طالتها  
الاستكمال خلال السنة الجارية.

وهكذا، فبخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، دعوني  
أذكر بمراحل نشأتها.

فلتنزيل أحكام القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وفضلا عن إحداث اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بمرسوم، تم خلال الفترة المنصرمة، اتخاذ عدد من النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، على الخصوص، بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لغير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك وكذا لأولئك القادرين على تحملها. وبالموازاة، ووفق التوجيهات الملكية السامية، تم إصدار القانون-الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي يتوخى تحسين أنظمة التكوين الصحي وجلب الكفاءات الطبية وإحداث منظومة معلوماتية صحية وطنية، فضلا عن إحداث هيئات متخصصة للتدبير والحكمة. وقد تم، من أجل ذلك، إصدار خمسة قوانين تتعلق بالمجموعات الصحية الترابية وبالوظيفة الصحية وبالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية وبالوكالة المغربية للدم ومشتقاته والهيئة العليا للصحة. ويتم الانكباب حاليا على إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لتنزيل الإصلاح في شموليته.

وقد واصلت الحكومة، خلال هذه السنة، استكمال ورش الحماية الاجتماعية، بإعداد مجموعة من النصوص القانونية، همت بالأساس إعادة هيكلة نظام التأمين الإجباري الأساسي

عن المرض، ونظام الضمان الاجتماعي، وإحداث نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وإصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

وقد تم، وفق التوجيهات الملكية السامية، اتخاذ التدابير اللازمة لتنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر، حيث تم إصدار قانون يتعلق بهذا النظام وآخر بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي وخمسة (5) مراسيم لتطبيق أحكامهما.

وعلاوة على ذلك، اتخذت الحكومة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم نظام الضمان الاجتماعي بهدف تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للاضطلاع بالمهام المنوطة به، لاسيما مهمة تدبير أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وهو المشروع الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس المستشارين وأحيل على مجلسكم الموقر. كما تم، في نفس السياق، إعداد مشروع قانون يقضي بتغيير القانون المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والذي يهدف بالأساس إلى إسناد مهمة التدبير المذكورة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تطبيقاً لأحكام القانون-الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، القاضية باعتماد هيئة موحدة لتدبير مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية.



وبذلك غدت المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية تشمل، إلى حد الآن، قانونين-إطارين (2)، وأربعة عشر (14) قانونا، وخمسة وثلاثين (35) مرسوما، وتسعة عشر (19) قرارا، بالإضافة إلى النصوص المعروضة على المصادقة وتلك التي يتم إعدادها .

وبخصوص منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التي تستند في تنزيلها الفعلي على أحكام القانون الإطار رقم 51.17، الذي ينص على اتخاذ مجموعة مترابطة من التدابير التشريعية والتنظيمية، فقد صدر منها لحد الآن أربعة (4) قوانين تتعلق بتمويل منظومة التربية والتكوين، والأعمال الاجتماعية الخاصة بالموارد البشرية العاملة بهذه المنظومة، وحكامة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، هذا بالإضافة إلى عشرة (10) مراسيم تتعلق بموظفي قطاع التربية الوطنية والأساتذة الباحثين، ودروس الدعم التربوي والتعلم عن بعد، واللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج، والمجلس الوطني للبحث العلمي، وتأطير علاقة جمعيات آباء وأولياء التلاميذ بمؤسسات التربية والتكوين. هذا، ويوجد حاليا عدد من مشاريع القوانين والمراسيم الإضافية ذات الصلة بالمنظومة في مراحل متقدمة من حيث الدراسة والإعداد، في أفق عرضها على مسطرة المصادقة.

وفيما يخص منظومة العدالة وتعزيز الحقوق والحريات فقد تميزت هذه السنة، وفي مرحلة أولى، بمراجعة جوهرية لقانوني المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية وتحسينهما، وملاءمتهما مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومن المزمع مواصلة تحسين هذه المنظومة وتحديثها بمراجعة النصوص المتعلقة بتنظيم بعض المهن القضائية والقانونية، علما أنه صودق مؤخرا على المشروع المنظم لمهنة المفوضين القضائيين، وسيودع قريبا لدى مكتب مجلسكم الموقر.

وفيما يخص منظومة الاقتصاد والمالية والاستثمار، يجدر التذكير بأن الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية، التي تم وضعها تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تركز - كما لا يخفى عليكم - على مجموعة من النصوص القانونية المعيارية بالغة الأهمية والمتمثلة أولا في ميثاق جديد للاستثمار في شكل قانون - إطار، وصدر في هذا الإطار مرسوم يتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار، ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

ثانيا يجدر التذكير بالقانون-الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء

المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل تتبع نجاعة أداء هذه المؤسسات والمقاولات، وقد تمت، في هذا الإطار، المصادقة على التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة في المجلس الوزاري المنعقد في فاتح يونيو من هذه السنة.

وتدعيما لهذه الرؤية الاستراتيجية، وفي إطار تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 المتعلقة بتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، فقد تقرر -كما تعلمون- دعم الدور المحوري للمراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع مهامها، مما استوجب مراجعة القانون المنظم لها وللجان التابعة لها، ولقد تمت المصادقة على القانون المجسد لهذا الإصلاح من طرف مجلس المستشارين في غضون هذا الأسبوع.

ثالثا يجدر التذكير بالقانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، حيث يتجلى تنزيهه في التغييرات التي يتم إدراجها على مستوى مدونة الجمارك والمدونة العامة للضرائب منذ تفعيل أحكامه في إطار قوانين المالية الهادفة في مجملها، علاوة على تحقيق العدالة الجبائية، إلى تبسيط المساطر والإجراءات وتحديث الإدارة الضريبية، ومواصلة رقمنة نظام المعلومات وتشجيع الامتثال الضريبي. وهو الشأن بالنسبة لمشروع قانون

المالية للسنة المالية الحالية الذي يتضمن بعض الإجراءات الرامية إلى تعميم أداء الرسوم الجمركية بطريقة إلكترونية، وتخفيض مبالغ الغرامات المرتبطة بالغش الجمركي، وإلغاء بعض التصاريح المفصلة عند إرجاع مبالغ الرسوم المستخلصة بغير حق، وتحسين وحدة التسجيل الإلكتروني بالنسبة للمحركات التي يقوم بها الموثق، ورقمنة تبادل المعطيات بين إدارة الضرائب والمحافظات العقارية للمحركات الخاضعة لوجبيات التسجيل والتحفيز.

وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع المالي في دعم وتقوية المنظومة الاقتصادية الوطنية، يجري التركيز حالياً على تحيين مجموعة من المقتضيات التي تهم هذا القطاع الحيوي بغية تيسير الولوج إلى التمويل وتطوير التمويل المستدام المندرج ضمن استراتيجية التمويل الأخضر. وفي هذا الصدد، تم إصدار النصوص التطبيقية لنظام الضمان وكذا التمويل التعاوني، كما يتم التحضير حالياً لمشروع قانون يهتم إصلاح هيئات التوظيف الجماعي، وكذا التحضير لمشروع قانون يتعلق بالبيانات المالية المجمعة بغية تعزيز الحكامة والشفافية.

وأخيراً، واستكمالاً لهذه الإصلاحات، صدرت خلال هذه السنة مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية تهدف في مجملها إلى تحسين مناخ الأعمال ببلادنا وتنمية الاستثمار وتشجيعه، ويتعلق الأمر، على سبيل المثال لا الحصر، بالقانون المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، والمرسوم المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، والمراسيم المحدثة لبعض مناطق التسريع الصناعي، وكذا إحداث المرصد الوطني للطلبات العمومية تعزيزاً للإصلاح الذي شمل الإطار القانوني للصفقات العمومية .

وبخصوص الحكامة العامة، تميزت السنة الجارية بتحديث وعقلنة الهياكل الإدارية لسبعة (7) قطاعات وزارية، ومراجعة أربعة (4) أنظمة أساسية خاصة بفئات من الموظفين، دون احتساب تلك التي تم تغييرها وتتميمها تنفيذاً للالتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي.

كما تواصلت الحكومة تنزيل ورش تبسيط المساطر الإدارية في إطار استكمال تنزيل ورش اللامركز الإداري، حيث تتركز الجهود على تحديد الإطار التنظيمي لإحداث تمثيلات إدارية مشتركة بين القطاعات الوزارية على مستوى جهات المملكة، وذلك تفعيلًا لمقتضيات الميثاق الوطني للامركز الإداري.

وفي نفس السياق، وفيما يخص المرافق العامة الخدمائية ذات الصبغة الجهوية، تم، خلال هذه السنة، إعداد مشروع مرسوم بتطبيق مقتضيات القانون المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، للإشراف على خدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، كما يبرز كيفية نقل العقارات والمنقولات التابعة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للشركات الجهوية المذكورة.

وأخيرا، تميزت هذه السنة أيضا بمراجعة وتحيين التقسيم الإداري للمملكة، من خلال إحداث وحدات إدارية ترابية جديدة في عدد من الجهات، بهدف دعم التأطير الإداري ومسايرة التحولات الديمغرافية والعمرانية والتنموية التي تشهدها هذه الجهات.

**السيد رئيس اللجنة المحترم،**

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

إن هذا المدد الإصلاحي اقتضى منا القيام بتدابير إصلاحية داخلية، لتمكين المؤسسة من تعزيز قدراتها التنظيمية وتقديم إجابات عملية على التحديات السالف ذكرها.

هذا ويطيب لي، في هذا الجزء الثاني من مداخلتني، أن أبرز أمام سيادتكم المستويات الثلاثة للتدابير التحديثية المتخذة، الهادفة في مجملها إلى الرقي بأداء مؤسسة الأمانة العامة للحكومة، وتعزيز قدراتها التنظيمية والتحليلية والتدبيرية، وإعدادها لتحمل الجيل الجديد من المسؤوليات القانونية المستجدة التي تنتظرها.

وهكذا، يتمثل المستوى الأول من الإصلاحات التدبيرية التي طالت المؤسسة في حزمة من الإجراءات العملية: اعتماد هيكلية تنظيمية جديدة، وتعزيز الموارد البشرية ومواصلة مسلسل تعزيز القدرات القانونية للأطر.

ففيما يتعلق بإعادة الهيكلة التنظيمية، فقد جاءت لمعالجة الاختلالات في التنظيم الداخلي، وتحديد المهام الوظيفية الجديدة والبنىات الإدارية التي ينبغي وضعها، بغية تعزيز إشعاع المؤسسة ودعم مواكبتها للتحويلات التي يعرفها المشهد المؤسسي المحيط بها.

وبموازاة هذا الإصلاح ذي الصبغة التنظيمية، واصلنا جهودنا في مجال تعزيز الموارد البشرية للمؤسسة من خلال توظيف، برسم السنة الجارية، ثلاثين (30) مستشارا قانونيا

جديدا من الدرجتين الأولى والثانية، وذلك في مجموعة من التخصصات القانونية الدقيقة التي ستعزز أدوار المؤسسة، واضعين نصب أعيننا الحاجة الملحة لإعداد الخلف القادر مستقبلا على الاستجابة لمتطلبات التأطير القانوني للعمل الحكومي بالفعالية والحنكة المطلوبتين.

ومن جهة أخرى، ضاعفنا من عملنا في مجال التكوين والتكوين المستمر من خلال تجديد الشراكة مع المعهد العالي للقضاء، بهدف تنظيم ورشات تكوينية متخصصة لفائدة الأطر القانونية العاملة بالأمانة العامة للحكومة وبمختلف القطاعات الوزارية، حيث استفاد من البرنامج التكويني القانوني الرفيع المستوى في مجال تقنيات إعداد مشاريع النصوص، برسم سنة 2024، ثمانون (80) إطارا قانونيا، من بينهم ثمانية وستون (68) إطارا ينتمون إلى خمسة عشر (15) قطاعا حكوميا. كما تعززت الأنشطة المسطرة في برنامج اليقظة والذكاء القانونيين، بتنظيم اثنتي عشرة (12) ورشة دراسية، استفاد منها حوالي ثلاثمائة وستين (360) مشاركا، حضوريا، وعن بعد .

والجدير بالذكر أن هذه المبادرات ذات الصبغة التكوينية الغرض منها تعزيز القدرات ودعم الكفاءات القانونية المنتمية للقطاعات الوزارية وللأمانة العامة للحكومة على حد سواء،



وذلك بهدف تثمين الوظائف القانونية داخل الإدارة المغربية وتقوية مكانتها، والرفع من مستوى تفاعلها مع الأوضاع المعقدة التي تواجهها في كثير من الأحيان.

## السيد رئيس اللجنة المحترم،

## السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

نتوخى من المستوى الثاني من الإصلاحات التديرية التي نقوم بتبثيتها داخل المؤسسة: تجديد مقاربة الوظيفة الاستشارية، والتفاعل الإيجابي مع الأسئلة البرلمانية، وتعزيز مهام الترجمة، بما فيها، على الخصوص، مواصلة الاستعدادات التي يقتضيها نشر النصوص القانونية بالأمازيغية في الآجال المحددة لها قانونا.

وعن الاستشارة القانونية التي تعد من المهام الرئيسية للأمانة العامة للحكومة، فإن هذه المؤسسة تضطلع بها إزاء القطاعات الوزارية وإزاء باقي المرافق العمومية الأخرى وفق الطلبات الموجهة إليها في هذا الشأن. بيد أن بعض القضايا القانونية الأفقية المتسمة بقدر من التعقيد، وبعض التشريعات الخاصة التي لاحظنا الحاجة الماسة إلى مراجعتها، حدت بالأمانة العامة للحكومة، وبمبادرة منها إلى القيام بدراستها، وذلك في أفق اقتراح حلول قانونية ملائمة لها.

وفي إطار المراقبة البرلمانية، وبخصوص الأسئلة الشفوية والكتابية، فقد حرصت الأمانة العامة للحكومة، خلال هذه السنة على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات السيدات والسادة النواب والمستشارين، مقدمة لهم في شأنها معطيات وشروحات مستفيضة، حيث بلغ عدد الأسئلة التي تم التجاوب معها منذ تنصيب هذه الحكومة مائة وخمسة عشر (115) سؤالاً، تتوزع بين خمسة وعشرين (25) سؤالاً شفويا وتسعين (90) سؤالاً كتابيا، منها خمسة عشر (15) سؤالاً خلال هذه السنة.

هذا، وتبرز هذه الأرقام الأهمية الكبرى التي نوليها لعلاقتنا مع المؤسسة التشريعية، وكذا التعبير عن عزمنا على توطيد علاقتنا بها، من خلال لجننتكم الموقرة.

وعلى صعيد آخر، يحظى مجال ترجمة النصوص القانونية ببالغ اهتمامنا حرصا منا على الارتقاء بهذا النشاط وتطويره، حتى يسهم بشكل فعال في جعل التشريع المغربي باللغة الأجنبية الأكثر تداولاً في بلادنا. هذا، وقد تمت، خلال السنتين الأخيرتين، ترجمة مائتين وستة وسبعين (276) نصاً قانونياً من بينها مائة وأحد عشر (111) قانوناً جديداً، ومائة وأربعة عشر (114) مرسوماً تطبيقياً وواحد وخمسون (51) مرسوماً تنظيمياً.

وبخصوص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، الذي يهتم جميع القطاعات الحكومية وغيرها من المؤسسات والهيئات العامة، فإن الأمانة العامة للحكومة منخرطة في إطار التوجه الحكومي المندمج لتنزيل مضامين القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وعلى هذا الأساس، وفي أفق نشر النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصبغة العامة باللغة الأمازيغية بكيفية تدريجية، وفق الجدولة الخاصة التي حددها هذا القانون التنظيمي بالنسبة للنشر بالجريدة الرسمية، تعمل الأمانة العامة للحكومة، بتنسيق مع القطاعات المعنية، وعلى الخصوص، مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، على وضع سبل التعاون المختلفة.

هذا، ومن المزمع كذلك برمجة دورات تكوينية متخصصة لفائدة الأطر العاملة بالأمانة العامة للحكومة لتقوية كفاءاتهم اللغوية وتمكينهم من المساهمة الفعالة في تنزيل رهانات استراتيجية المؤسسة في هذا الشأن. كما سنشرع، في غضون السنة المقبلة، في إعداد مشاريع خاصة بموضوع النشر باللغة الأمازيغية في إطار تمويلات من صندوق تحديث الإدارة العمومية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

يهدف المستوى الثالث من الإصلاحات إلى القيام بتغييرات جوهرية في طرق مقاربة المديرية ذات المهام التديرية التابعة للأمانة العامة للحكومة للاختصاصات والوظائف المنوطة بها. ويتعلق الأمر بكل من مديرية المطبعة الرسمية، ومديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية ومديرية الجمعيات.

إن الغاية المتوخاة من هذه التغييرات والإصلاحات هي إضفاء المزيد من الفعالية على أنشطة هذه الوحدات، والدفع بها إلى اعتماد أنماط ووسائل التدبير الحديثة، وإشاعة ثقافة المعالجة الاستباقية للقضايا التي تباشرها، وهي قضايا وملفات في غاية الأهمية، كما ستبرز ذلك الأرقام والمعطيات المتعلقة بحصيلة المنجزات التي حققتها.

وهكذا، وبالنسبة لمديرية المطبعة الرسمية، فهي الآن موضوع دراسة تحديدية تهدف إلى إبراز مجالات تأهيلها بغية الانتقال بها من مجرد مؤسسة تنحصر مهمتها الحالية في طبع مختلف نشرات الجريدة الرسمية، إلى مؤسسة إشعاعية، تناط بها مهمة نشر القانون وتعميم الثقافة القانونية وتيسير الولوج إليها.

أما بخصوص كل من مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية ومديرية الجمعيات، فقد شرعنا في تنزيل الإصلاح المتعلق بهما من خلال دمجهما في بنية إدارية واحدة، تحت مسمى «مديرية الجمعيات والمهن المنظمة والهيئات المهنية»، وذلك أخذا بعين الاعتبار التحولات التي يشهدها تدبير المهن المنظمة على الخصوص، والمتمثلة في نقل مجمل الاختصاصات المتعلقة بها إلى السلطات الحكومية أو الهيئات المهنية المعنية. وهذا المعطى المستجد سيتيح للمديرية الجديدة الانتقال من الأدوار التقنية التقليدية إلى أدوار دراسية واستشرافية تتمثل أساسا في رصد أنماط تطور المهن المنظمة وتتبع التحولات التي تشهدها، إلى جانب تأطير الهيئات المهنية المعنية بهذه المهن ومواكبتها، فضلا عن تتبع المعطيات الإجمالية ذات الصلة بالتطورات الكيفية التي يشهدها قطاع الجمعيات.

واسمحوا لي الآن أن أستعرض أمامكم أهم المنجزات التي حققتها المديريات المذكورة خلال هذه السنة.

وهكذا، بالنسبة لمديرية المطبعة الرسمية، بلغ مجموع أعداد نسخ نشرات الجريدة الرسمية التي تم سحبها إلى غاية متم أكتوبر من السنة الجارية، أزيد من مائة واثنى عشر ألف (112.000) نسخة موزعة على النشرة العامة (44.25 %) ونشرة

الترجمة الرسمية (5.34%) ونشرة الاتفاقيات الدولية (0.11%)  
ونشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية (43.35%)  
ونشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري (6.96%).

ومن جهة أخرى، واكبت المطبعة الرسمية سياق المد  
الإصلاحي على مستوى النشر أيضا، من خلال إصدارات  
«سلسلة الوثائق القانونية المغربية» التي وضعت رهن إشارة  
الجمهور العديد من المنظومات القانونية المستجدة، همت  
على الخصوص مجالات الاستثمار وإصلاح الإدارة والشمول  
المالي والصفقات العمومية وتنظيم الأمانة العامة للحكومة.

أما بالنسبة لعمل مديرية الجمعيات التي تضطلع بمهمة  
مواكبة النسيج الجمعوي الوطني، فقد بلغ عدد الجمعيات  
المعترف لها بصفة المنفعة العامة خلال هذه السنة ست (6)  
جمعيات، ليصل بذلك مجموع الجمعيات المعترف لها بصفة  
المنفعة العامة إلى حد الآن مائتين وخمسين (250) جمعية،  
يعمل ما يقرب من نصفها في المجال الاجتماعي، ونصفها الآخر  
في مجالات التعليم والثقافة والطفولة والشباب، والصحة  
والرياضة، والبحث العلمي والدراسات.

وعلى مستوى آخر، تم خلال السنة الجارية الترخيص لثمان عشرة (18) جمعية بالتماس الإحسان العمومي، علما أن عدد التراخيص الممنوحة برسم السنة الفارطة بلغ ثلاثة وعشرين (23) ترخيصا، وهو ما يفسر بالسياق الخاص للزلزال الذي عرفته منطقة الحوز، الذي شكل لحظة أبرزت قيم التضامن التي يتميز بها الشعب المغربي.

وبشكل عام يتضح، باستقراء تراخيص التماس الإحسان العمومي الممنوحة خلال السنة الجارية، أن مداخيل هذه العمليات خصصت لمجالات التكفل بالأطفال والمرضى وإعالة الأشخاص المعوزين أو بدون مأوى، وتقديم المساعدات العينية بمناسبة الأعياد الدينية وشهر رمضان المبارك.

وخلال نفس الفترة، أي السنة الجارية، تم التصريح من قبل ثلاثمائة وثمان (308) جمعيات، بتلقيها مساعدات من جهات أجنبية من بينها اثنتين وثلاثين (32) جمعية معترفا لها بصفة المنفعة العامة. وقد بلغ مجموع هذه التصاريح ألفا ومائة وواحدا وسبعين (1271) تصريحاً، تتعلق بثلاثة آلاف ومائة وثلاث وتسعين (3193) مساعدة أجنبية تم التوصل بها.

وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي للمساعدات المصرح بها انتقل من خمسمائة وسبع وستين مليون درهم (567.000.000) سنة 2023، إلى ثمانمائة مليون درهم (800.000.000) خلال السنة الجارية. أي بزيادة قدرها مائتان وثلاثة وثلاثون مليون درهم (233.000.000). ويعزى هذا الارتفاع أيضا، في جزء منه، إلى توجه مجهود التعاون الدولي إلى المساهمة في الحد من آثار زلزال الحوز، مما يعكس المصادقية التي تتمتع بها بلادنا ومكونات المجتمع المدني الوطني لدى الهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال التعاون الدولي.

أما بالنسبة للأنشطة الممولة من هذه المساعدات فقد انصبت بالأساس على مشاريع وبرامج تعزيز البنيات التحتية بالعالم القروي، والرعاية الاجتماعية والصحية، وحقوق الطفل والمرأة، والثقافة والعمل التطوعي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على التراث وحماية البيئة.

وبخصوص حصيلة نشاط مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية في مجال منح التراخيص، خلال الفترة الممتدة من فاتح نونبر 2023 إلى غاية متم أكتوبر من السنة الجارية، فقد بلغ مجموع عدد الرخص الممنوحة ألفا وتسعمائة وأربعا وستين (1964) رخصة، موزعة بين مائة وثمانية وخمسين (158) رخصة مسلمة لفتح المختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية،



وثلاثمائة واثنين (302) رخصة تهم مزاوله مهنة الهندسة المعمارية، وحمل لقب مهندس، ومائتين وأربع عشر (214) رخصة تهم مزاوله المهن الطبية والصيدلية، وألف ومائتين وتسعين (1290) رخصة تهم مزاوله المهن شبه الطبية.

وتبرز هذه الإحصائيات التطور المتزايد للعرض الصحي بالقطاعين العام والخاص، تجاوبا مع ورش التغطية الصحية المندرج في إطار منظومة الحماية الاجتماعية، وتوسيع عرض التكوين العالي في مجال الهندسة والهندسة المعمارية التي شهدت إحداث مدارس وطنية جديدة ومسالك الهندسة المعمارية بجامعةات خاصة أخرى، كما تبرز هذه الإحصائيات الجدوى من تشجيع الاستثمار الخاص في التكوين المهني الخاص بالمهن شبه الطبية.

هذا، ومن جهتها تواصل اللجنة الوطنية للطلبات العمومية تنفيذ المشروع المتعلق بتقييم المنظومة الوطنية للصفقات العمومية وفق منهجية (MAPS II) المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وإعداد دلائل مرجعية بشأن منظومة الصفقات العمومية، كما أنها أصدرت خلال الأشهر العشر الأولى من هذه السنة مائة وخمسين (150) رأيا قانونيا، تتوزع بين:

- سبعة وتسعين (97) رأياً قانونياً يتعلق بشكايات،  
ينصب جزء أساسي منها على مرحلة إبرام الصفقة أي  
الإجراءات المتعلقة بها، والضمانات المتعلقة بالمتنافسين،  
ومشروعية القرارات القاضية بإقصاء بعض المتنافسين  
من طلبات العروض المعلن عنها، فيما ينصب بعضها  
الآخر على مرحلة تنفيذ الصفقات وإنهائها ؛

- ثلاثة وخمسين (53) رأياً قانونياً، بناءً على طلبات  
استشارة مقدمة إلى اللجنة من قبل الأشخاص الاعتبارية  
للقانون العام، وهمت بالأساس قضايا تتعلق بالتطبيق  
السليم لمنظومة الصفقات العمومية، وكذا دراسة  
مشاريع نصوص قانونية تهم الطلبات العمومية.

**السيد رئيس اللجنة المحترم،**

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

تلكم هي أهم المعطيات والمعلومات المتعلقة بالجهود  
التي تبذلها الأمانة العامة للحكومة في مختلف مجالات  
اختصاصها، وإذا سمحتم سأعرض عليكم، في الجزء الثالث من  
هذه المداخلة، أهم المؤشرات والأرقام المتعلقة بتنفيذ ميزانية  
سنة 2024 وبمشروع ميزانية سنة 2025.

لقد بلغ سقف الاعتمادات المخصصة للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2024، مائة وسبعة وثلاثين مليون درهم (137.000.000). وحتى حدود نهاية شهر شتنبر الماضي، بلغ مجموع النفقات المؤداة مائة وثمانية ملايين درهم (108.000.000) أي بنسبة تنفيذ فاقت ثمان وسبعين بالمائة (78%).

وباحتساب جميع المبالغ التي سيتم صرفها إلى متم هذه السنة المالية، والمتعلقة أساسا بأجور الموظفين وتعويضاتهم وبالآداءات المتعلقة بالنفقات الثابتة وتلك المترتبة عن العقود الجارية أو غير ذلك، والمبالغ مجموعها الإجمالي حوالي ثمانية عشر مليون درهم (18.000.000)، سيصل مجموع المبالغ الممكن صرفها ما يناهز مائة وستة وعشرين مليون درهم (126.000.000)، أي بنسبة تنفيذ إجمالية تقارب اثنتين وتسعين بالمائة (92%).

وفيما يتعلق بالميزانية الفرعية برسم سنة 2025، وقبل تفصيل المؤشرات الرقمية المتعلقة بها، أود الإشارة إلى أننا عملنا هذه السنة، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، على إعادة

هيكله ميزانية المؤسسة بشكل يتناسب مع حجم المشاريع والبرامج التي أصبح يشملها المخطط الاستراتيجي للمؤسسة، إذ بات من الضروري التمييز بوضوح بين الاعتمادات والمشاريع المخصصة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار أداء المؤسسة لمهامها الوظيفية الجوهرية، وبين الاعتمادات المرصودة لمهام الدعم والمساندة. وبناء عليه، فقد تم اعتماد برنامجين بدل برنامج واحد وهو الأمر الذي سيسهل عملية تتبع ومراقبة تنفيذ هذه الميزانية، كما سيتمكن من حسن تنزيل المخطط الاستراتيجي للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بالمعطيات الرقمية، فقد عرفت الاعتمادات المرصودة للميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، برسم سنة 2025، زيادة طفيفة بنسبة تناهز أحد عشر بالمائة (11.5%)، وهي الزيادة الناتجة عن ارتفاع كتلة الأجور المرتبطة بارتفاع عدد الموظفين. وهكذا، ارتفع المبلغ الإجمالي لميزانية المؤسسة من مائة وسبعة وثلاثين مليون درهم (137.000.000) برسم سنة 2024، إلى حوالي مائة وخمسة وخمسين مليون درهم (155.000.000) برسم مشروع ميزانية سنة 2025، أي بزيادة مطلقة تقدر بحوالي ثمانية عشر مليون درهم (18.000.000).

وقد وزعت الاعتمادات المرصودة في مشروع هذه الميزانية على ميزانية التسيير بمبلغ يناهز مائة وأربعة وأربعين مليون درهم (144.000.000)، أي بزيادة نسبتها اثنتي عشر بالمائة (12 %)، مقارنة بالسنة الماضية، وعلى ميزانية الاستثمار التي ظلت مستقرة بمبلغ يناهز عشرة ملايين درهم (10.000.000).

وبالنسبة لميزانية التسيير، فقد وزعت بدورها على باب الموظفين بمبلغ مائة وثلاثة عشر مليون درهم (113.000.000)، أي بزيادة مطلقة تجاوزت أربعة عشر مليون درهم (14.000.000)، مقارنة بميزانية السنة الماضية، وعلى باب المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ واحد وثلاثين مليون درهم (31.000.000)، أي بزيادة مبلغ يناهز ثلاثة ملايين درهم (3.000.000).

\*\_\*\_\*

في الختام أجدد لكم، السيد رئيس اللجنة المحترم، حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون، اعتزازي باللقاء بكم شاكرا لكم حسن الاستماع.